# الأبعاد الجغرافية لتحسين مستوى جودة الحياة بالمدن العربية: فرص وآفاق التنمية. حالة مدينة الخروب (الجزائر).

**الأستاذ الدكتور/ فؤاد بن غضبان**
معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي- الجزائر
fouad.benghadbane@gmail.com

**ملخص:**

ترمي مخلف السياسات التنموية في جميع دول العالم إلى تحقيق رفاهية الفرد والارتقاء بمستوى معيشته من خلال توفيرها لمختلف متطلبات الحياة اليومية، والمتجسدة في شكل مشاريع خدمية؛ والتي تعتبر أكثر تردد للسكان إليها لارتباطها المباشر بحياتهم اليومية.

فجودة الحياة تعتبر من المفاهيم المعقدة التي أصبحت تتناول في العديد من التخصصات العلمية وفق مقاربات مختلفة حسب طبيعة التخصص باعتبارها من الظواهر المتعددة الأوجه بالمجال الحضري، وهي من العوامل التي بإمكانها تفسير واقع التنمية الحضرية المحقق.

وفي هذا الإطار، فإن مدينة الخروب تُقدم نموذجًا واضحًا لتحسين مستمر ومتواصل لمستوى جودة الحياة عبر قطاعاتها الحضرية، منذ اختيارها لأن تكون إحدى المدن التوابع لمدينة قسنطينة، تعمل على استقبال الفائض السكاني القسنطيني، رافقها توطن مختلف الخدمات لضمان تلبية احتياجات السكان الأصليين وكذا السكان الجدّد المحولين إليها من مدينة قسنطينة، والجدير بالذكر أن عملية تفريغ الفائض السكاني القسنطيني بمدينة الخروب كان على فترات متلاحقة لكن بأحجام سكانية متباينة من فترة لأخرى، الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على مستوى جودة الحياة وتباينها حسب كل فترة وكذا تباين توزيعها المكاني عبر القطاعات الحضرية للمدينة؛ مما يعكس واقع التنمية الحضرية المحقق بالمدينة.

ونهتم من خلال هذه المداخلة إلى تشخيص مستوى جودة الحياة بمدينة الخروب وإبراز تباينها المكاني عبر قطاعاتها الحضرية، وتحديد المتغيرات الجغرافية (البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية) لإبراز مختلف التباينات المكانية في مستوى جودة الحياة، والتي على أساسها يمكن تفسير مختلف العوامل التي أثرت على تحسنها في بعض القطاعات وتدنيها في قطاعات أخرى، كما يمكن تقديم بعض التوصيات المناسبة والتي من شأنها تحسين واقع مستوى جودة الحياة وتقليص الفوارق بين القطاعات الحضرية، وتوجيه مشاريع التنمية الحضرية إلى المواقع الملائمة لتوقيعها لضمان توازن مكاني لمستوى جودة الحياة بمدينة الخروب في الحاضر والمستقبل.

**الكلمات المفتاحية:** جودة الحياة، أبعاد جغرافية، مستويات، تنمية حضرية، مدينة الخروب، الجزائر.

**مقدمة:**

أصبحت مدن العالم النامي تُعاني من مشاكل عديد نتيجة للتحضر السريع والمفرط، والمتمثلة في قلة الخدمات وظهور الأحياء العشوائية وطرق نقل ترابية وازدحام وسائط النقل في الطرق داخل المدن، وعدم وفرة أو ندرة المناطق الحضرية والمفتوحة، وازدياد التلوث وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، بل تعدى الأمر إلى وجود أحياء سكنية بدون خدمات حتى الضرورية منها وفق حدها الأدنى (الهيتي، 2009).

وتعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية شديدة التعقيد بسبب تعدّد المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار عند فهم واقع الآليات الفاعلة في تنمية المنطقة والمجتمع المستهدف، والأهداف والمنطلقات التنموية الفعالة في نماذج التنمية المطلوب تبنيها (مصيلحي، 2003).

الأمر الذي أدى بمدن العالم النامي إلى ضرورة مراجعة سياساتها الحضرية التخطيطية، وذلك بإتباع العديد من البدائل المتوالية التي من شأنها توفير الحلول المناسبة لتدارك العجز وتغطية النقائص في محاولة لتحسين واقعها الحضري.

في الوقت الذي ظهرت فيه العديد من إستراتيجيات التنمية والتخطيط، التي تتبنى سياسات معينة بهدف زيادة الخيارات المتوفرة بدون حدود للسكان، وتلبية جميع احتياجاتهم الضرورية لتحقيق مستوى لجودة الحياة على درجة من الرقي، بالاستناد إلى عملية قياس للمنطقة المراد تنميتها قبل الشروع في تحديد الأهداف، الأمر الذي أدى إلى تواجد العديد من المقاييس التي تهتم بقياس جودة الحياة التي تسمح بتشخيص نوعية الحياة المعاشة ككل في أي مكان بدرجة من الواقعية، مما يسمح بتحديد المناطق المتدهورة والمهمشة وكذا المناطق الجيدة والمهيئة، بهدف ترتيب أولوياتها تبعًا لظروف وخصوصيات كل منطقة، ووضعها ضمن إستراتيجية التنمية (بوحليقة، 2013).

والجدير بالذكر أن الارتقاء بجودة الحياة في المدن أصبح من أهم الانشغالات لدى صناع القرار المهتمين بتحسين الإطار المعيشي للسكان وضمان رفاهيتهم (Jones, 2002)، من خلال تحقيقهم للتنمية الحضرية التي تراعي خصائص المجتمع وتقوم على مشاركة مختلف الفاعلون (Lelievre, Findlay, 1991)، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية وأخرى متعلقة بالبنية الأساسية والخدمات ضمن مخطط حضري واضح المعالم ومتناسق الأهداف.

وفي الجزائر التي تعتبر من بين أهم الدول التي تبنت في العشريات الأخيرة توجهًا جديدًا للنهوض بمدنها لتحقيق تنمية حضرية فاعلة بها، فإنها تعمل على إشراك مختلف الفاعلون في تخطيط مجالهم الحضري، بتوفير مجال ملائم للسكان حيث يمارسون فيه نشاطاتهم اليومية ويلبي احتياجاتهم الضرورية على أكمل وجه، بوضع

خطط تتماشى وتطلعاتهم تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية...

وفي هذا الإطار سنحاول تحليل مستوى التنمية الحضرية المحقق بالاعتماد على مجموعة المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، البيئية وأخرى متعلقة بالبنية الأساسية والخدمات، والمتعلقة بالشروط المواتية لحياة السكان والتي تندرج كلها في مفهوم جودة الحياة (جعجو، 2015)، وذلك بتسليط الضوء على مدينة الخروب التي تعتبر من أهم المدن التوابع للمدينة الأم قسنطينة.

فجودة الحياة تعتبر ضرورة القياس والتقييم سواء تعلق الأمر بصياغة السياسات وكذا الخُطط وتحديد الأهداف وتقييم النتائج (بن غضبان، 2015)، لذلك تبرز أهميتها في تحديد نموذج التنمية الحضرية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب.

تعتبر مدينة الخروب من أهم المدن التوابع المحيطة بمدينة قسنطينة الواقعة على محور الطريق الوطني رقم 03 والتي ترتبط معها بعلاقات قديمة منذ فترة الحماية العثمانية، مما أهلها لأن تكون السباقة الأولى لاستقبال الفائض السكاني القسنطيني مقارنة بباقي المدن التوابع الأخرى، وذلك بعد وصول مدينة قسنطينة التي تعتبر ثالث أكبر المدن الجزائرية[1] (418.672 نسمة سنة 2008) إلى مرحلة التشبع المكاني ونفاذ كل الأراضي القابلة للتعمير، وأصبحت تعاني من أزمة موضعية خانقة (لعروق، 1997)، الأمر الذي دفع بالمخططين وصُناع القرار إلى تحويل نمو مدينة قسنطينة نحو المدن التوابع المحيطة بها للاستفادة من التجهيزات الخدمية الموجودة بها وإسكان المحولين إليها ضمن مشاريع سكنية يتم إنجازها بأراضي موضعية للمدن التوابع مع استكمال كل الخدمات والتجهيزات الضرورية لضمان استقرار السكان ضمن بيئة سكنية متكاملة ومتوازنة تسمح بضمان جودة حياة ملائمة تعكس مستوى التنمية الحضرية المحقق في إطار العلاقات بين المدينة الأم قسنطينة ومدنها التوابع.

**أهداف البحث:**

نرمي من خلال هذا البحث إلى:

- توضيح الأبعاد الجغرافية للارتقاء بجودة الحياة كضرورة لتحسين الإطار المعيشي للسكان.
- إبراز أهمية عملية تقييم جودة الحياة كنموذج جديد لتوضيح التنمية الحضرية.
- أهمية المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الحياة لتوضيح الواقع التنموي بالقطاعات الحضرية لمدينة الخروب.

[1] تحتل مدينة قسنطينة المرتبة الثالثة ضمن الشبكة الحضرية الجزائرية، بعد كل من مدينة الجزائر العاصمة ومدينة وهران.

**منهجية البحث:**

من أجل تحقيق أهداف البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي في تشخيص واقع التنمية الحضرية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب من خلال وصف دقيق لكل المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم جودة الحياة، وكذلك المنهج الكمي يُساعد في توضيح مختلف البيانات والإحصائيات المتعلقة بمعاملات الارتباط، ونسبة التغطية، والأوزان النسبية...، كما تم الاطلاع على مختلف الدراسات والأبحاث المرتبطة بنشأة وتطور مدينة الخروب وعلاقة نموها الحضري بالمدينة الأم قسنطينة ضمن المجمع الحضري القسنطيني والتي سمحت بإدراك تطور مستوى جودة الحياة وانعكاساته على التنمية الحضرية، كما تم استخدام الاستمارة الاستبيانية الموزعة على عينة عشوائية من سكان مدينة الخروب للحصول على البيانات الإحصائية الضرورية لعملية التقييم، إلى جانب مساهمته بشكل كبير في تحديد الأوزان النسبية لكل المتغيرات والتي سمحت بتحديد مستويات متباينة لجودة الحياة بمدينة الخروب، إلى جانب المنهج التاريخي الذي ساعد في توضيح مراحل التخطيط الحضري التي مرت بها مدينة الخروب باعتبارها أهم المدن التوابع لمدينة قسنطينة لتحقيق التنمية الحضرية المنشودة والتي تم الكشف عن مستوياتها المكانية من خلال تقييم جودة الحياة فيها.

**موقع جغرافي إستراتيجي ملائم لتحقيق التنمية الحضرية والارتقاء بجودة الحياة:**

تمثل مدينة الخروب تجمعًا رئيسيا في البلدية التي تحمل نفس الاسم (بلدية الخروب) وهي تابعة لولاية قسنطينة بالشرق الجزائري، وهي تبعد بحوالي 16 كم عن مدينة قسنطينة في جهتها الجنوبية الشرقية على محور الطريق الوطني رقم 03 (خريطة: 01)، والمدينة تقع على ارتفاع يتراوح بين 600-700م فوق مستوى سطح البحر، يمر واد بومرزوق في جهتها الغربية، ومن الجنوب فالمدينة منفتحة على السهول العليا، وهي بذلك تحتل أعلى الارتفاعات بسهل بومرزوق، مما جعلها تلقى اهتمام السلطات الفرنسية لتكون نُقطة مراقبة للسهل ومركز عبور لمدينة قسنطينة (بن غضبان، 2009).

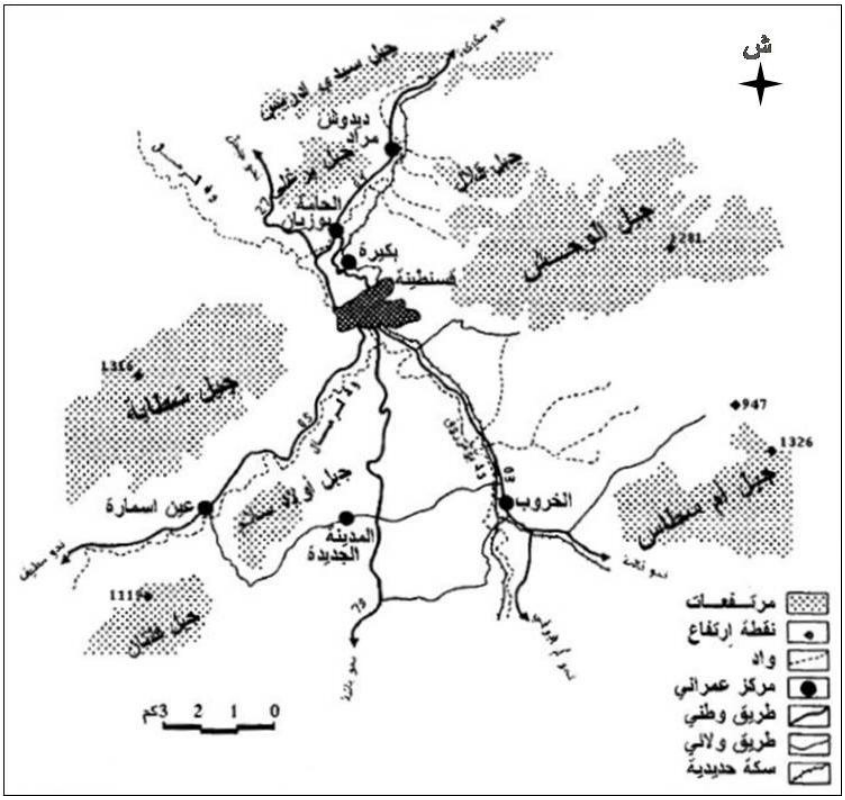


خريطة (01): الموقع الجغرافي لمدينة الخروب.

المصدر: بن غضبان، 2009، ص. 41.

كما أن موقع مدينة الخروب أهملها لأن تكون عقدة إلقاء مختلف وسائل النقل البري منها والحديدية التي تربطها بمختلف مناطق البلاد، فالطريق الوطني رقم 03 الذي يقطعها فإنه يربطها بمدينة قسنطينة ثم إلى ميناء سكيكدة شمالاً، وجنوبًا فهو يوصلها بمدينة باتنة ثم بسكرة... ومنه إلى مدن الصحراء، كما يتفرع عن هذا الطريق طريقان وطنيان، هما الطريق الوطني رقم 20 المؤدي إلى مدينة قالمة شرقًا ثم يواصل إلى مدينة عنابة (القطب الصناعي والميناء التجاري الهام)، والآخر هو الطريق الوطني رقم 10 المتجه إلى مدينة عين البيضاء، ثم إلى مدينة تبسة حتى الحدود الجزائرية التونسية، بالإضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يعبر مدينة الخروب ويربطها بمدن الجنوب وغربًا باتجاه الجزائر العاصمة (بن غضبان، 2001).

وعليه، فإن مدينة الخروب تحتل موقعًا متميزًا بالشرق الجزائري جعل منها نقطة تجمع خطوط النقل والحركة، وبؤرة التبادلات وتجمع رؤوس الأموال، ومجال خصب

لتحقيق التنمية الحضرية من خلال الارتقاء بمستوى جودة الحياة عبر نسيجها الحضري.

**نمو حضري متزايد رافقه العمل على الارتقاء بمؤشرات جودة الحياة بمدينة الخروب:**

نشأت مدينة الخروب من طرف الاستعمار الفرنسي كمركز استيطاني سنة 1836م، حيث تم بناء مساكن فردية ذات طابع أوروبي المتميز بارتفاعها المحدود (طابق واحد على الأكثر) مغطاة بالقرميد، وفي كثير من الأحيان فهي مرفقة بحديقة، بهدف إيواء الأوروبيين الوافدين، بالإضافة إلى إنشاء بعض التجهيزات الخدمية مثل مقر البلدية، البريد، الكنيسة، مركز صحي ومدرستين ابتدائيتين (بن غضبان، 2001).

تتهيكل النواة الاستعمارية لمدينة الخروب وفق خطة شطرنجية بشوارع متعامدة تصب كلها بالطريق الوطني رقم 03 الذي يقطعها من الجنوب إلى الشمال ويقسمها إلى قسمين شرقي وغربي، وهي تتميز بطابعها الريفي لوقوعها ضمن سهل بومرزوق حيث تتواجد الزراعات المتنوعة نتيجة لامتداد الأراضي الخصبة وتوفير الموارد المائية (واد بومروزق)، وهو ما سمح بربطها بخط للسكة الحديدية وتوقيع محطة القطار التي تعمل على نقل الثروات الفلاحية لمدينة قسنطينة ثم إلى فرنسا، وقد ساهمت كل هذه الخصائص في انتشار الإسطبلات لتربية المواشي خاصة الأبقار والذي يتلاءم مع طبيعة الاستغلال الفلاحي والتواجد الكثيف للمراعي الأمر الذي أدى إلى قيام السوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الخروب والتي كانت تعد من كبرى الأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري، وقد استمرت السوق في نشاطها بصفة دورية حتى مرحلة الاستقلال (بن غضبان، 2009)، وكان عدد المحلات التجارية جد محدود متراصفة على أهم محاور الطرق الرئيسية، لذلك كانت الخدمات محققة في جميع المجالات الحياتية (تعليم، صحة...) متناسبة مع حجم السكان في ذلك، مما جعل مستوى جودة الحياة يلقى قبولا لدى السكان المحليين وحتى الأوروبيين المقيمين في المدينة التي تلبي كل احتياجاتهم.

وبعد الاستقلال (بعد 1962)، شهدت مدينة الخروب نزوحًا ريفيًا حاد من أجل إشغال المساكن التي تركها المستعمر، ونظرًا لارتفاع حدته فقد توسعت المدينة في الجهة الشرقية من النواة القديمة في شكل مساكن فوضوية متمثلة في حي "الكومينال"، واستفادت المدينة من وحدة صناعية ميكانيكية بمنطقة لحميمين بالجهة الشمالية من المدينة، تعمل على إنتاج المحركات والجرارات الفلاحية على مساحة قدرها 160 هكتار والتي تحولت فيما بعد إلى مركب صناعي، إضافة إلى توقيع المنطقة الصناعية "الطرف" جنوب المدينة بمساحة قدرها 450 هكتار على محور الطريق الوطني رقم 20، إلى جانب ذلك هناك مركب التبغ والكبريت ومنطقة

النشاطات التجارية والتخزين التي شرع في انجازها، والملاحظ أنه خلال هذه الفترة تغيّر البنية التجارية لمدينة الخروب، وانتشرت فيها بشكل كثيف وخاصة على محاور الطرق الرئيسية المقاهي، والمطاعم الشعبية، ومحلات الحلويات التقليدية، والألبسة والأقمشة وحتى محلات الحلي، وهي كلها أنشطة مدعمة ومرتبطة بنشاط السوق الأسبوعية والموجهة لتجار والمترددين على السوق بعد انتهاءهم من عمليات البيع والشراء للمواشي، لذلك سجل مستوى جودة الحياة تراجعًا نسبيًا عما كان عليه قبل الاستقلال نتيجة التركيز على التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي نهاية عشرية السبعينات بدأت مدينة الخروب تستقبل أولى عمليات تفريغ الفائض السكاني القسنطيني[2] والمتزامنة مع إنجاز أول حي سكني ذو طابع جماعي "حي 450 مسكن" سنة 1976 بالجهة الشمالية من النواة الاستعمارية، وهي بذلك تستقبل سكان جدّد وفدوا إليها يختلفون عن السكان الأصليين في العادات والتقاليد، ونمط الاستهلاك، والثقافة والخصائص الاجتماعية والمهنية.

لتتواصل بعد ذلك خلال الفترة 1977- 1987 بإنجاز المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الشمالية والمنطقة السكنية الحضرية الجنوبية في شكل أحياء سكنية ذات نمط جماعي مثل أحياء 450 مسكن، و900 مسكن الواقعة شمال النواة الاستعمارية، وأحياء 1600 مسكن، وحي 1013 مسكن وحي 1039 مسكن بالجهة الجنوبية، بالإضافة إلى بعض التحصيصات السكنية مثل تحصيص "سيراوي"، تحصيص "الهناء"، تحصيص "بوهالي العيد"...، كما أنجزت العديد من التجهيزات التعليمية كالمدارس الابتدائية، والمتوسطات والثانويات ومعهد العلوم البيطرية والمعهد المتخصص في التكوين المهني، والتجهيزات الصحية كالعيادة متعددة الخدمات، والمراكز الصحية وقاعات العلاج، بالإضافة إلى التجهيزات الأمنية كمراكز الشرطة والحماية المدنية، كما انتشرت المحلات التجارية في الطوابق الأرضية للعمارات وكذا في الطوابق العلوية من أجل تقديم الخدمات التجارية لجميع سكان المدينة، حيث ظهرت العديد من الأنشطة التجارية المرتبطة بالوظيفية السكنية كمحلات المواد الغذائية، والخضر والفواكه، والخبز واللحوم... وأنشطة تجارية أخرى مجاورة للتجهيزات الخدمية كالوراقات والمكتبات، والصيدليات، وبائعي الزهور... (بن غضبان، 2001).

واستمرت عملية تفريغ الفائض السكاني القسنطيني بمدينة الخروب خلال الفترة 1987- 1998، حيث تم استكمال المشاريع السكنية المتأخرة والمقدرة بـ 402 مسكن

---

[2] تُعاني مدينة قسنطينة من أزمة حادة في نموها وتوسعها نتيجة خصائص موضعها المتميز بمحدودية مساحته وتعدّد مناطق الأخطار الطبيعية به (الانزلاقات الأرضية، الفيضانات...) مما جعل الأراضي القابلة للتعمير بها جد نادرة، وعليه برزت المدن التوابع كخيار إستراتيجي لحل هذه الأزمة في إطار إقليمي لتوفرها على أراضي واسعة قابلة للتعمير تبعًا لتوجيهات مخططات التعمير المتعاقبة على مدينة قسنطينة، وتأتي في مقدمتها مدينة الخروب في توقيع مشاريع توسع مدينة قسنطينة (سكن، تجهيزات...) لإسكان فائضها السكاني.

لإيواء السكان الجدد، بالإضافة إلى إنجاز أحياء سكنية جديدة ذات طابع جماعي كحي 312 مسكن، و250 مسكن و1200 مسكن، وأحياء سكنية أخرى ذات نمط فردي كحي الوفاء، المنار والإخوة سبيقة...

وخلال الفترة 1998-2008 تواصل تفريغ الفائض السكاني القسنطيني بمدينة الخروب لكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بالفترات السابقة، انعكس على توسع المدينة في جهتها الجنوبية الشرقية بإنجاز العديد من المشاريع السكنية ذات النمط الجماعي، ثم يتجه التوسع من سنة 2008 إلى غاية 2018 إلى الجهة الشرقية من المدينة حيث تم إنجاز العديد من المشاريع السكنية ذات الطابع الفردي.

والجدير بالذكر أن عمليات التوسع العمراني عبر كل الفترات اتسمت بظهور العديد من المحلات التجارية التي تنشط في أنواع مختلفة من الأنشطة التجارية وتوقيع العديد من التجهيزات الخدمية (تعليمية، صحية، ثقافية، رياضية وترفيهية...)، والتي ساهمت في تقديم مختلف الخدمات للسكان، وتوفير مناصب عمل للسكان المحليين وكذا السكان المحولين إليها في إطار عملية تفريغ الفائض السكاني القسنطيني، مما أدى إلى إحداث ديناميكية حضرية متميزة كان لها انعكاس على مستوى جودة الحياة المحقق بالمدينة.

ونتيجة لهذه الديناميكية الحضرية فقد ارتفع حجم سكان مدينة الخروب من 9.529 نسمة سنة 1966 إلى 14.962 نسمة سنة 1977 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 4,18%، وفي سنة 1987 بلغ حجم المدينة 36.924 نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 9,45% وهي أكبر قيمة لمعدل النمو تُسجل بالمدينة والتي تعكس مدى أهمية حجم الفائض السكاني القسنطيني الذي تم تفريغه بها خلال هذه الفترة، وفي سنة 1998 وصل حجم مدينة الخروب إلى 65.344 نسمة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5,32%، وفي آخر تعداد للسكان والسكن لسنة 2008 فقد وصل حجم مدينة الخروب إلى 89.251 نسمة مسجلة معدل نمو سنوي قدره 3,17%.

ومن هنا تتضح مساهمة الفائض السكاني القسنطيني في ارتفاع حجم مدينة الخروب وذلك من خلال نسبة صافي الهجرة الوافدة إلى المدينة، والتي وصلت إلى 15,45+% في الفترة 1966-1977، ثم ارتفعت إلى 77,58+% خلال الفترة 1977-1987 وهي أعلى نسبة سجلت والتي تعكس الحجم السكاني المرتفع للفائض السكاني القسنطيني المحول إلى مدينة الخروب في هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة واللاحقة، وفي الفترة 1987-1998 وصل إلى 10,18+%، لترتفع إلى 17,99+% في الفترة 1998-2008.

وقد ترتب عن ذلك اتساع الرقعة العمرانية للمدينة من 12,90 هكتار سنة 1962 إلى 28,25 هكتار سنة 1977، لتصل إلى 203 هكتار سنة 1987 أي بمتوسط زيادة يقدر بـ 17,00 هكتار/سنة، وفي سنة 1998 وصلت مساحة المدينة إلى 751 هكتار

(بن غضبان، 2001)، لتستمر الزيادة في المساحة العمرانية وتبلغ 1004 هكتار سنة 2010، مما يبيّن أن هناك تباين في مستوى جودة الحياة بين النسيج الحضري للمدينة (خريطة: 02).

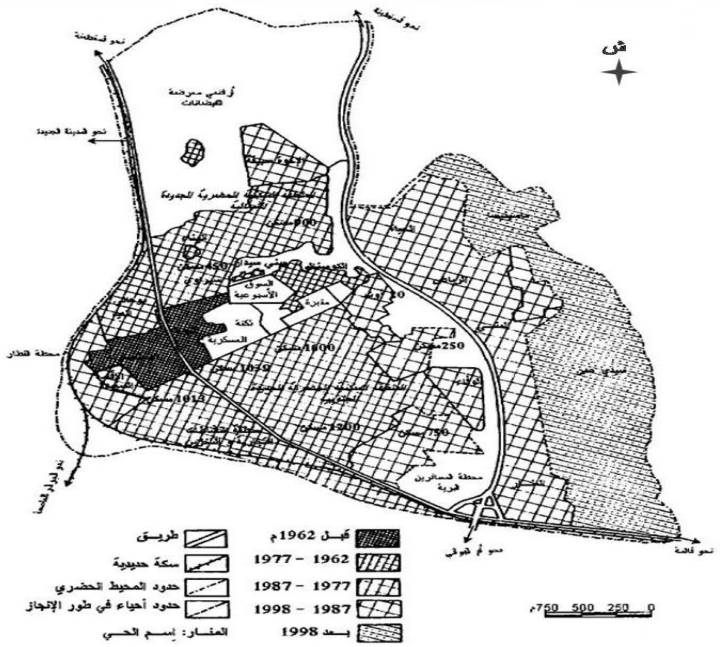


خريطة (02): التوسع العمراني لمدينة الخروب.

المصدر: بن غضبان، 2009، ص. 44.

**تقييم جودة الحياة بمدينة الخروب يعكس مستوى التنمية الحضرية:**

تسمح عملية تقييم جودة الحياة بمدينة الخروب من إدراك مستوى التنمية الحضرية المحقق بها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الموزعة على العديد من المتغيرات (عبد القادر أحمد عبد الرحمن سيد، 2013)، بالإضافة إلى الاعتماد القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة الخروب والبالغ عددها 22 قطاعًا حضريًا (خريطة: 03) من أجل معرفة التباينات المكانية في مستوى جودة الحياة وبالتالي انعكاساتها على التنمية الحضرية.

كما سنستخدم طريقة "الأوزان النسبية" في عملية التقييم، والتي تعني إعطاء وزن نسبي لكل مجموعة المتغيرات وذلك تبعًا لأهمية المؤشرات المدرجة ضمن كل مجموعة المتغيرات، ثم يتم تقسيم الوزن الكلي المحدد لكل مجموعة متغيرات بين عدد المؤشرات المدرجة في كل مجموعة، وعندها يتراوح الوزن النسبي لكل مؤشر بين 0 و5%، ويتوقف ذلك على أهمية المؤشر في التأثير على جودة الحياة، مع العلم يجب

أن يكون مجموع الأوزان النسبية المعطاة لكل المتغيرات يساوي 100% (أيمن محمد مصطفي يوسف، بدون تاريخ).

ومن أجل تقييم جودة الحياة من خلال المتغيرات الأربعة (العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والبنية الأساسية والخدمات) يتم جمع الأوزان النسبية للمؤشرات المدرجة ضمن مجموعة المتغيرات المراد قياس جودة الحياة بها، وهو ما يتطلب جمع كل الأوزان النسبية للمتغيرات الأربعة بكل القطاعات الحضرية للمدينة (قناوي، جوده، 2008)، لنصل إلى المحصلة النهائية وهي النمط المكاني الفعلي لجودة الحياة بمدينة الخروب ككل.

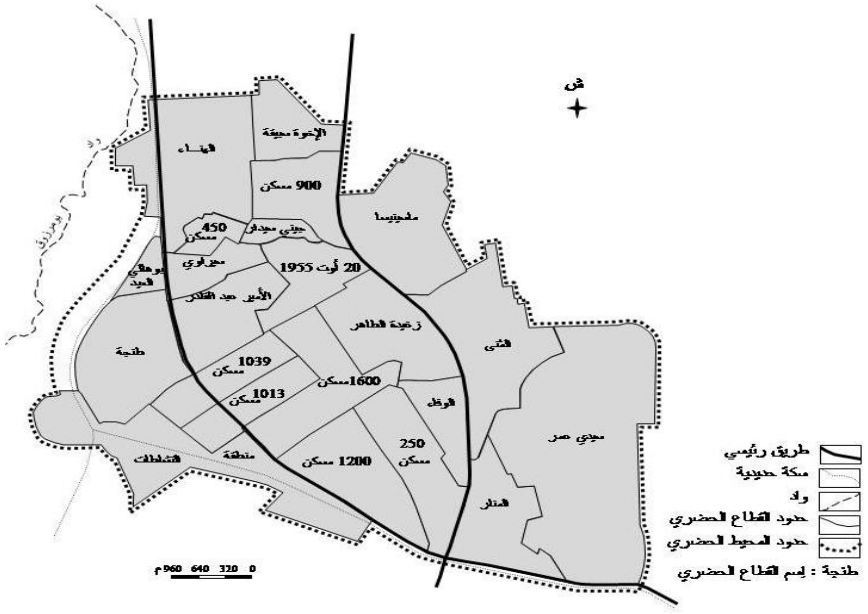


خريطة (03): تقسيم مدينة الخروب إلى قطاعات حضرية.

المصدر: معالجة شخصية للباحث بالاعتماد على مجموعة من المعايير.

وأجل توضيح مستوى التنمية الحضرية، ستتم أولاً عملية تقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب حسب المتغيرات كما يلي:

**المتغيرات العمرانية:** تضم المتغيرات العمرانية المدروسة سبعة (07) مؤشرات، وهي: "متوسط مساحة المسكن"، و"حالة ملكية المسكن"، و"الكثافة السكنية"، و"معدل شغل المسكن"، و"استعمالات المسكن"، و"حالة المباني"، و"مدى ملائمة محيط السكن".

وكما هو معروف فإن تأثير هذه المؤشرات على جودة الحياة يكون إما بعلاقة طردية أو علاقة عكسية تبعا لكل مؤشر فمثلاً: مؤشر متوسط المسكن يؤثر طردًا على

جودة الحياة، بمعنى أنه كلما زاد متوسط مساحة المسكن زادت درجة جودة المسكن والعكس صحيح (قناوي، جوده، 2008).

وبتطبيق طريقة الأوزان النسبية، سيكون نصيب المتغيرات العمرانية هو 25% من النسبة الإجمالية لمجموع الأوزان النسبية (100%)، حيث سنقسم هذه النسبة 25% على المؤشرات السبعة المدرجة ضمن المتغيرات العمرانية كما يلي: (متوسط مساحة المسكن 5%، وحالة ملكية المسكن 5%، وحالة المبنى 5%، والكثافة السكنية 2,5%، ومعدل شغل المسكن 2,5%، واستعمالات المسكن 2,5%، وملائمة محيط السكن 2,5%)(قناوي، جوده، 2008)، إذ أنه كلما كان تأثير المؤشر على جودة الحياة جيد سيأخذ هذا المؤشر قيمة الوزن الكلي المخصص له، بينما إذا كان تأثيره سلبي فإنه لا يأخذ أي قيمة، في حين إذا كان هذا التأثير متوسط فسيخصص له القيمة المتوسطة للوزن النسبي المعطى له.

وقد سُجلت أكبر قيمة للأوزان النسبية بقطاع ""الوفاء"، "بوهالي العيد" (22,5%) وهو ما يعكس وجود جودة عالية في المتغيرات العمرانية بهاذين القطاعين الحضريين، بينما سجلت أخفض قيمة بقطاع "زغيدة الطاهر" (2,5%) وهو ما يعني وجود تدهور واضح وتدني في المتغيرات العمرانية بهذا القطاع الحضري (خريطة: 04).

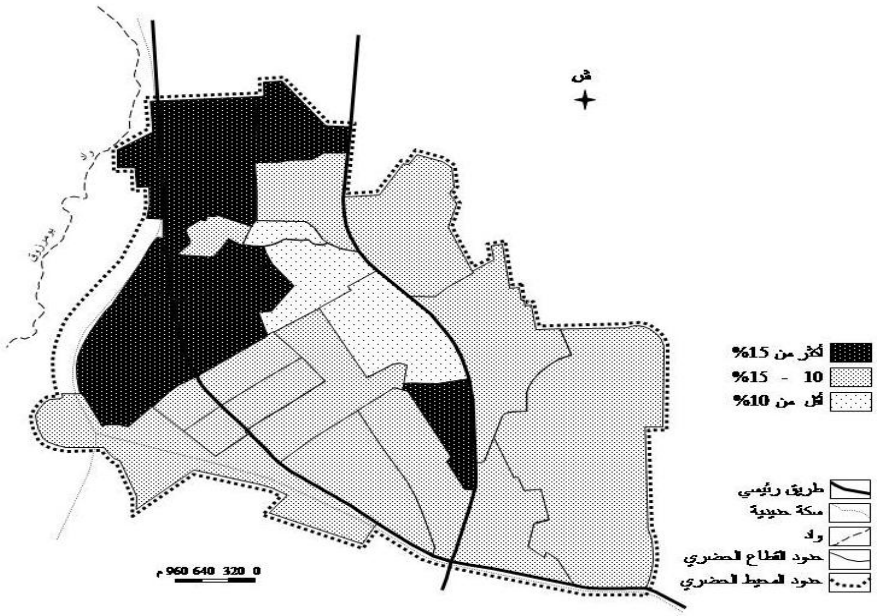


خريطة (04): مستويات جودة الحياة حسب المتغيرات العمرانية بمدينة الخروب.
المصدر: تحقيق ميداني، 2019.

**المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:** وتتضمن العديد من المؤشرات (الجوهري، 2003)، لكن في هذا البحث تم التركيز على ستة مؤشرات، وهي: "الكثافة السكانية"، و"التركيب العمري"، و"أحوال الجيرة"، و"معدل ملكية السيارات"، و"معدل الشغل"، و"حالة دخل الأسرة"، باعتبارها الأنسب في هذا التقييم بطريقة أكثر دقة (قناوي، جوده، 2008، أيمن محمد مصطفي يوسف، بدون تاريخ).

حيث سيتم تصنيف القطاعات الحضرية لمدينة الخروب حسب مستوى جودة الحياة وفقا لمجموع الأوزان النسبية التي تحصل عليها كل قطاع حضري، حيث سنخصص للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية 30% من النسبة الكلية للأوزان النسبية (100%)، وبذلك سيتم تقسيم النسبة 30% على المؤشرات الستة المندرجة ضمن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كما يلي: الكثافة السكانية 5%، والتركيب العمري 5%، وأحوال الجيرة 5%، ومعدل ملكية السيارات 5%، ومعدل الشغل 5% ومستوى دخل الأسرة 5%.

وعليه ستكون عملية التقييم تبعًا لمدى تأثير المؤشر المراد قياس جودة الحياة من خلاله، فمثلاً: تأثير مؤشر "الكثافة السكانية" يكون كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ينخفض مستوى جودة الحياة، وبالتالي فالوزن النسبي المخصص لكل مؤشر سيوضع حسب تأثير المؤشر نفسه، فإذا كان التأثير جيد سيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، بينما إذا كان التأثير سلبي فلا يعطى له أي قيمة، في حين إذا كان تأثيره متوسط سيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر قيمة نسبية سُجلت بقطاع "الأمير عبد القادر"، يليه مباشرة قطاعي "بوهالي العيد" على التوالي، بينما أخفض قيمة نسبية تم تسجيلها بقطاع "زغيدة الطاهر" وقطاع "20 أوت 1955" (خريطة: 05).

خريطة (05): مستويات جودة الحياة حسب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الخروب.
المصدر: تحقيق ميداني، 2019.

**المتغيرات البيئية:** اخترنا في مجموعة المتغيرات البيئية أربعة مؤشرات أساسية، والتي اعتبرت الأمثل والأنجع والتي من شأنها تدعيم عملية التقييم، وتمثلت هذه المؤشرات في: مصادر الضجيج، ومصادر الروائح، ومتوسط حجم النفايات المنزلية ومتوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء (قناوي، جوده، 2008، أيمن محمد مصطفي يوسف، بدون تاريخ).

وكمرحلة تقييمية خصص للمتغيرات البيئية 20% من إجمالي القيمة الكلية للأوزان النسبية (100%)، تم تقسيمها على مؤشراتها الأربعة المعتمدة في التقييم كما يلي: مصادر الضجيج 5%، مصادر الروائح 5%، متوسط حجم النفايات المنزلية 5%، متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء 5%.

واعتمادًا على هذه الأوزان النسبية الموزعة على المؤشرات البيئية ستتم عملية التقييم حسب درجة تأثير المؤشر المراد قياس جودة الحياة به، فإذا كان التأثير جيد سيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، بينما إذا كان التأثير سلبي فلا يعطى له أي قيمة، في حين إذا كان تأثيره متوسط سيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له (خريطة: 06).

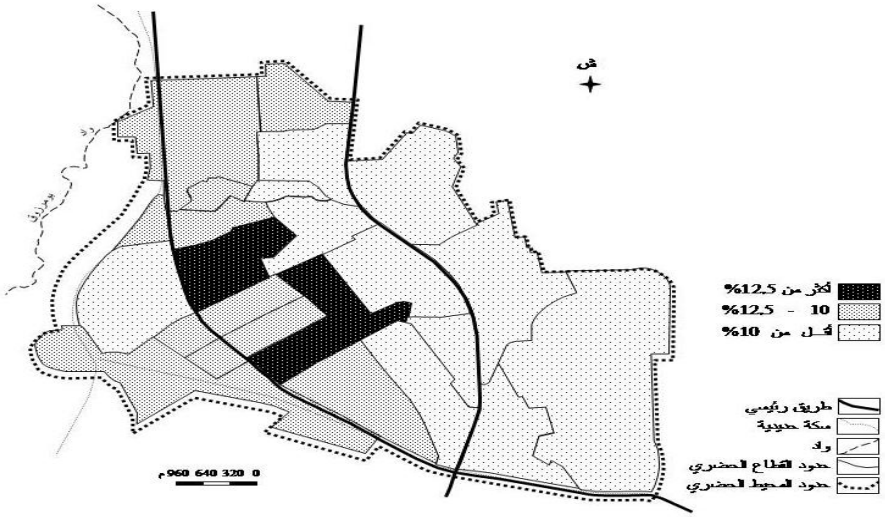


خريطة (06): مستويات جودة الحياة حسب المتغيرات البيئية بمدينة الخروب.
المصدر: تحقيق ميداني، 2019.

**متغيرات البنية الأساسية والخدمات:** شكلت متغيرات البنية الأساسية والخدمات جانبًا مهمًا في تقييم جودة الحياة الحضرية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب من خلال سبعة مؤشرات غاية في الأهمية، وهي درجة التغطية بالخدمات (التعليمية، والصحية، والثقافية والرياضية، والدينية، والأمنية والنقل الحضري) وكفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن.

ومن أجل تقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب طبقًا لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات خصص لها 25% من إجمالي الأوزان النسبية (100%)، حيث تم تقسيمها على مؤشراتها السبعة المعتمدة في التقييم كما يلي: الخدمات التعليمية 10%، والخدمات الصحية 2,5%، والخدمات الثقافية والرياضية 2,5%، وخدمات النقل الحضري 2,5%، والخدمات الدينية 2,5%، والخدمات الأمنية 2,5% وكفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن 2,5%.

وبهذا التقسيم سيتم تقييم المؤشر في كل قطاع حضري وإعطاءه قيمة نسبية تتماشى ودرجة تأثيره على جودة الحياة، فإذا كان التأثير جيد سيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، بينما إذا كان التأثير سلبي فلا يعطى له أي قيمة، في حين إذا كان تأثيره متوسط سيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له (خريطة: 07).

خريطة (07): مستويات جودة الحياة حسب المتغيرات البنية الأساسية والخدمات بمدينة الخروب.
المصدر: تحقيق ميداني، 2019.

**مستويات متباينة لجودة الحياة تعكس تعدّد أنماط التنمية الحضرية بمدينة الخروب:**

سمحت المراحل الأربعة السابقة بتقييم جودة الحياة بمدينة الخروب عبر قطاعاتها الحضرية تبعًا لكل مجموعة المتغيرات، من التقييم النهائي لجودة الحياة باستخدام كل المتغيرات الأربعة المعتمدة لتحديد مستوى جودة الحياة الحضرية (بن غضبان، جعجو، 2017) بمدينة الخروب، والتي ستعكس المستويات المتباينة للتنمية الحضرية في كل قطاع حضري وفي المدينة ككل (خريطة: 08)، وهي كما يلي:

**- المستوى الأول: "قطاعات حضرية ذات جودة حياة جيدة":**

يضم هذا المستوى 05 قطاعات حضرية، وهي: "الأمير عبد القادر"، "بوهالي العيد"، "سيراوي"، "1600 مسكن" و"الوفاء"، حيث تتميز هذه القطاعات الحضرية بالمستوى عال الذي ميز نوعية متغيراتها العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا في بنيتها الأساسية والخدمات، مما جعل مجموع الأوزان النسبية بها تنحر بين 61- 70%، حيث تتشكل هذه القطاعات الحضرية من أنسجة عمرانية ذات نمط أوروبي وأخرى ذات نمط جماعي وتحصيصات.

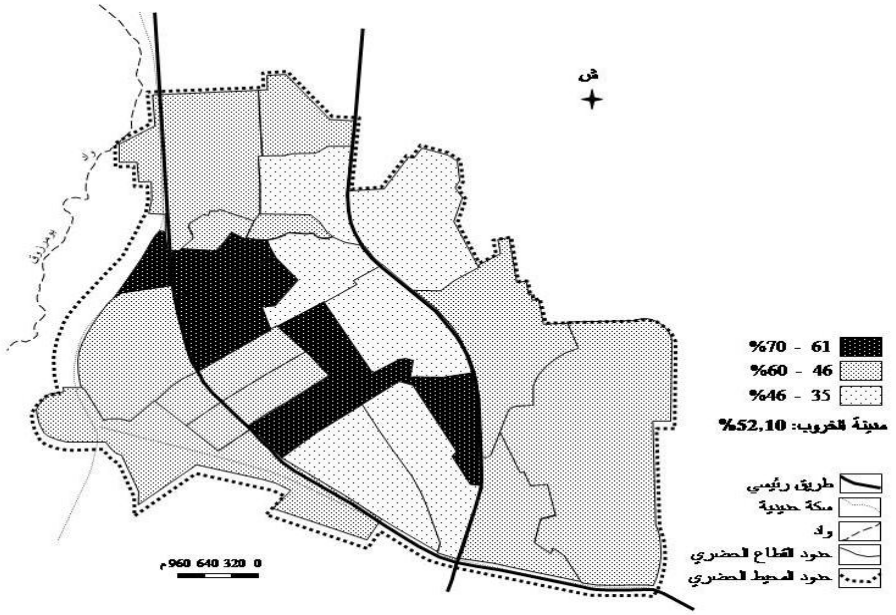


خريطة (08): المستوى التنموي للقطاعات الحضرية تبعًا لمتغيرات جودة الحياة بمدينة الخروب.
المصدر: تحقيق ميداني، 2019.

**- المستوى الثاني: "قطاعات حضرية ذات جودة حياة متوسطة":**

ينتمي إلى هذا المستوى 11 قطاعًا حضريًا، وهي: "طنجة"، "الهناء"، "المنار"، "منطقة النشاطات" ...، وتتميز بمستوى متوسط في نوعية متغيراتهما المعتمدة في تقييم جودة الحياة الحضرية لأنها تجمع العديد من الأنماط السكنية (تحصيصات، سكن جماعي اجتماعي، أنشطة حضرية...)، كما أن هذه القطاعات الحضرية تعد أولى القطاعات التي استقبلت الفائض السكاني القسنطيني منذ نهاية عشرية السبعينات (450 مسكن، 1039 مسكن، 1013 مسكن...) وبالتالي فهي تفتقر للعديد من الخدمات والبنى التحتية بعد مرور فترة طويلة عن أولى عمليات تفريغ الفائض السكاني القسنطيني، مع الإشارة إلى أن القيم النسبية بها قد تراوحت بين 46% و60% على الترتيب.

**- المستوى الثالث: "قطاعات حضرية ذات نوعية حياة متدنية":**

يندرج ضمن هذا المستوى 06 قطاعات حضرية، حيث لا يتعدى بها الوزن النسبي 45%، وهي قطاعات تجمع بين أنماط سكنية متعددة منها الجماعي والفردي وحتى الفوضوي، وهو ما يعكس مستوى الانخفاض في نوعية بعض مؤشرات لعدد من المتغيرات المعتمدة في عملية التقييم.

وبصفة عامة، فإن مستوى جودة الحياة على مستوى مدينة الخروب فهو يندرج ضمن النمط المتوسط بمجموع (52,10%) للأوزان النسبية.

**نتائج البحث:**

على ضوء ما سبق، نسجل قصور في مستوى التنمية الحضرية المحقق في العديد من القطاعات الحضرية والتي تمكن أسبابها في قلة والمشاريع العمرانية، والاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بشكل مباشر بمستوى جودة الحياة.

وعليه، يمكن حصر أهم نتائج البحث حسب المتغيرات المستخدمة في عملية تقييم جودة الحياة كما يلي:

- **تداخل بين مؤشرات في المتغيرات العمرانية:** والتي تتضح من خلال القيم المتباينة المسجلة في بعض مؤشراتها خاصة في مؤشر "متوسط مساحة المسكن" الذي تتباين مكانيا من قطاع حضري لآخر تبعًا لنمط ونوع السكن والمرتبط أساسًا بالكثافة السكانية، و مدى استغلال الفضاء والفراغات والمناطق المفتوحة بالأنماط السكنية المختلفة، كما ساهمت بعض الأنشطة الاقتصادية والحرفية (الحدادة، النجارة، ميكانيك السيارات...) المرتبطة بالسكن في تباين قيم المؤشرات، إلى جانب بعض الخصائص العمرانية الأخرى المرتبطة بالمباني وخاصة فيما يتعلق بالحالة، ومدى المطابقة مع قوانين التعمير، وكذا عمر البناية، ومواد البناء المستخدمة في عملية الإنجاز، كل ذلك انعكس على تباين في مدى رضا سكان القطاع الحضري عن محيطهم السكني والعلاقات التي تربطهم بجيرانهم ضمن مؤشر "مدى ملائمة محيط السكن"، بالتالي على مستوى جودة الحياة بهذه القطاعات الحضرية.

- **تباينات مكانية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي لسكان الفائض القسنطيني:** تعتبر القطاعات الحضرية: 450 مسكن، 900 مسكن، 1600 مسكن، 1039 مسكن و1013 مسكن هي القطاعات التي استقبلت الفائض السكاني القسنطيني خلال الفترة 1977- 1987 بأحجام كبيرة، وكان الهدف من ذلك بالدرجة الأولى هو الإيواء بتوفير السكنية من خلال إنجاز العديد من المشاريع السكنية المتباينة من حيث عدد المساكن التي توفرها، والتي أطلق عددها فيما بعد كإسم على القطاع الحضري المتواجدة به، لذلك سجلت تباينات واضحة في التوزيع غير المتوازن للأحجام السكانية عبر القطاعات الحضرية، كان له انعكاس في تباين معدلات الزيادة الطبيعية، والتركيب العمري والنوعي وحركة الهجرة فيما بعد، بالإضافة إلى التأخر في إنجاز التجهيزات والخدمات التي تعد عامل جد مهم في جذب السكان واستقرارهم لدورها الهام في الارتقاء بمستوى جودة الحياة، مما انعكس بشكل واضح على التباين المسجل في توزيع فئة السكان المنتجة وغير المنتجة والتي من شأنها العمل على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما أن هناك فوارق حادة في البيانات المتعلقة بمؤشر العلاقات الاجتماعية، ويمكن ذلك في طبيعة الروابط الجوارية بين السكان عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب والذين وفدوا إليها من أحياء متباينة من المدينة الأم قسنطينة، وهذا من شأنه التأثير على نوعية المحيط السكني المشترك بينهم، والجدير بالذكر أن هناك تباين في

معدلات ملكية السيارة عبر القطاعات الحضرية والتي تعد من أهم مؤشرات التنمية الحضرية بمدينة الخروب، ويكمن سببه في التباين الكبير في حجم الدخل الأسري وفي مستوى القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للسكان، والمرتبط بشكل مباشر بالفوارق الواسعة التي سجلها معدلي الشغل والإعالة عبر القطاعات الحضرية والتي كان لها انعكاس واضح على التباين المكاني في مستوى جودة الحياة.

- **تدني في مؤشرات المتغيرات البيئية: سجلت أغلب القطاعات الحضرية لمدينة الخروب** قصورًا واضحًا في خدمات جمع النفايات الحضرية وخاصة المنزلية منها، والتي عرف تراكمات متباينة من قطاع لآخر والمرتبطة بالفوارق حادة في كمية النفايات الحضرية المنتجة بكل قطاع حضري، إلى جانب تراكم هذه النفايات في مواضع مكشوفة داخل النسيج الحضري لمدة طويلة نتيجة العجز المسجل في نظام جمعها ومعالجتها والتخلص منها، مع تسجيل تباين حاد في متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء، حيث استحوذ كل من قطاع "الأمير عبد القادر" وقطاع "1600 مسكن" على معدلات فاقت المعدل العالمي الذي حددته المنظمة العالمية للصحة، نظرًا لتركز جل المساحات الحضرية العمومية في مدينة الخروب بهذين القطاعين الحضريين وهذا بسبب مشروع " المدينة الصحية" والذي كانت فيه مدينة الخروب السباقة الأولى في تطبيقه منذ سنة 2001 في إطار التوأمة مدينة "Mulhouse" الفرنسية (بن غضبان، 2007)، إلى جانب استفادت المدينة من برنامج التحسين الحضري والذي كان له تأثير مباشر على جودة الحياة بالمدينة.

- **دور مهم لمؤشرات متغيرات البنية الأساسية والخدمات:** فقد عرفت مدينة الخروب وعبر قطاعاتها الحضرية تغطية مقبولة للخدمات التعليمية للطورين الابتدائي والمتوسط والثانوي، كما سجلت توزيع متوازن لها فحتى القطاعات الحضرية الحديثة النشأة فقد وقعت بها الابتدائيات والمتوسطات لتقريب هذه الخدمات للسكان، غير أن مؤشر "متوسط شغل القسم" قد عرف تباينًا كبيرًا في قيّمه من قطاع حضري لآخر عكسه التباين في توزيع عدد التلاميذ بين المؤسسات التعليمية عبر القطاعات الحضرية، كما عرفت الخدمات الصحية بمدينة الخروب تغطية جيدة مقارنة بالمعدل الوطني خاصة مع توطن المصحات الطبية الخاصة (مصحة ماسينيسا، مصحة الرازي...)، وكما عرفت كل القطاعات الحضرية تغطية مقبولة بالتجهيزات الثقافية والرياضية والدينية سواء من ناحية العدد وكذا من ناحية النوعية، كما عرف مؤشر الأمن تغطية هامة عبر النسيج الحضري للمدينة من خلال التوزيع المكاني المتوازن لمراكز الشرطة، والذي ساهم في سيادة الأمن والاستقرار في الحياة اليومية لسكان القطاعات الحضرية، بالإضافة إلى وجود تغطية واسعة وجدية لخدمات النقل الحضري (الجماعي، سيارات الأجرة) والتي تربط بين أحياء مدينة الخروب، وحتى بين مدينة الخروب والمدينة الأم قسنطينة وهو ما سمح بتوفر فرص تنقل عادلة لكل

سكان المدينة بكل فئاتهم الاجتماعية والمهنية، غير أنه سجل وجود تباين في قيّم مؤشر "كفاءة الخدمات المكملة للمسكن" بين القطاعات الحضرية لمدينة الخروب، عكسه الاختلاف في مدى فعالية الشبكات التقنية المختلفة (المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز)، وهو ما أثر بشكل كبير على مستوى جودة الحياة بها.

وبصفة عامة، فإن هذه النتائج المتحصل عليها لا تعكس الصورة الحقيقية لمستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة الخروب، وكذا حجم المشاكل والعراقيل التي تعترض حياة السكان اليومية، وذلك نتيجة للنقص المسجل في العديد من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقديم الصورة الواقعية لمستوى التنمية الحضرية بالمدينة. وعليه يمكن تقديم بعض التوصيات.

**توصيات البحث:**

من كل ما سبق، يمكن إدراج بعض التوصيات التي من شأنها الارتقاء بمستوى جودة الحياة عبر كل القطاعات الحضرية لمدينة الخروب كنموذج جديد لتحسين مستوى التنمية الحضرية فيها، والمتمثلة في:

- تصور سياسة تخطيطية لتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة بين مختلف القطاعات الحضرية لمدينة الخروب تعمل على إشراك مختلف الفاعلين الحضريين، والاقتصاديين والاجتماعيين والبيئيين في حل مختلف المشاكل الحضرية المسجلة عبر القطاعات الحضرية في إطار متناسق ومنسجم ومتكامل.
- تشجيع العمل الجمعوي عبر مختلف القطاعات الحضرية بهدف إيصال مختلف الانشغالات والمشاكل من خلال خلق روابط بين المجتمع المحلي وصناع القرار على مستوى المدينة.
- ترتيب الأولويات في حل المشاكل الحضرية المرتبطة بجودة الحياة وفق نظام حضري متناسق يراعي الإمكانات المتوفرة والخصوصيات التي تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمدينة.
- الاعتماد على نظام متطور تقنيًا لتوفير جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمؤشرات جودة الحياة، وكذا الإعلام عن مختلف المشاكل لحظة وقوعها لضمان حياة حضرية للسكان، حتى تكون عملية الارتقاء بجودة الحياة نموذج لتحقيق التنمية الحضرية بالمدن.
- العمل على ضبط التنسيق الحضري في حل المشاكل الحضرية المرتبطة بجودة الحياة، من أجل توجيه صُناع القرار لأخذ التدابير الصائبة لتجسيد التنمية الحضرية المتوازنة بمدينة الخروب.

**خاتمة:**

يعمل التخطيط الحضري الفعال دورًا هامًا في ضمان الحياة الملائمة للسكان من خلال توفيره لمختلف الاحتياجات الآنية والمستقبلية لتغطية القصور المسجل في العديد من الخدمات والمرافق المتعلقة بمؤشرات جودة الحياة، لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة في عملية التقييم باعتبارها تشمل كافة المتغيرات والمتمثلة أساسًا في: المتغيرات العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية ومتغيرات البنية الأساسية والخدمات، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة.

وفي محاولة لتقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة الخروب بعد استقبالها للفائض السكاني القسنطيني عبر مراحل متعاقبة، أوضحت هذه المتغيرات ومن خلال مؤشراتها مستويات متباينة لجودة الحياة التي يعيش فيها سكان مدينة الخروب عبر قطاعاتها الحضرية، والتي تم التعبير عنها باعتماد الأوزان النسبية التي قُسمت وفق أهمية المتغيرات المستخدمة في عملية التقييم ودرجة تأثيرها في جودة الحياة، وثم على مستوى التنمية الحضرية المحقق والمتوافق مع مستوى جودة الحياة في كل قطاع حضري من المدينة.

وحتى تكون عملية الارتقاء بمستوى جودة الحياة بمدينة الخروب نموذجًا جديدًا لتحقيق التنمية الحضرية كان من الضروري إدراج العديد من التوصيات التي من شأنها إشراك مختلف الفاعلين وفق نظام يراعي الأوليات في حل المشاكل وإتباع تقنيات أكثر حداثة في توفير المعلومات والبيانات في إطار تناسق حضري ينطلق من المستوى المحلي ويعمل على توجيه صناع القرار في اتخاذ القرارات الصائبة من توفير احتياجات السكان وضمان رفاهيتهم والارتقاء بمجال معيشتهم لتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة.

**المراجع:**

- أحمد عبد الرحمن سيد، عبد القادر، (2013)، جودة الحياة الحضرية بمدينة الجيزة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بني سويف.
- الجوهري، هناء محمد، (2003)، المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الهيتي، صبري فارس، (2009)، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان.
- بن غضبان، فؤاد، (2001)، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- بن غضبان، فؤاد، (2007)، الخروب: مدينة صحية، أية إستراتيجية محلية لتحقيق الأمن الصحي؟ الملتقى الدولي"المدينة والصحة"، قسم الهندسة المعمارية، جامعة قسنطينة، 09-10 ديسمبر، 363- 370.

- بن غضبان، فؤاد، (2009)، الأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري:دراسة في تطور العلاقات المجالية والتحولات الوظيفية، حالة السوق الأسبوعية بالخروب، المجلة الجغرافية، الجمعية الجغرافية السورية، العدد 26، 37- 62.
- بن غضبان، فؤاد، (2015)، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية: تشخيص مؤشرات التقييم، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان.
- بن غضبان، فؤاد (و) جعجو، محفوظ، (2017)، تقييم جودة الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى: تعدّد المتغيرات وأهمية الأوزان النسبية- دراسة حالة مدينة سطيف-، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 45، العدد 01، 116- 161.
- بوحليقة، عبد العزيز عبد الكريم، (2013)، جودة الحياة في مدينة طبرق: دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه في الجغرافية البشرية، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- جعجو، محفوظ، (2015)، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى- حالة مدينة سطيف، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- قاسم قناوي، عبد الرحيم (و) عبد السلام جوده، عصام، (2008)، جودة الحياة والعمران في المناطق العشوائية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر، القاهرة، 24- 26 ديسمبر، 196- 216.
- لعروق، محمد الهادي، (1997)، أبعاد التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة وآليات تحضر التوابع، وحدة البحث للعالم العربي وأفريقيا، جامعة قسنطينة، العدد 2، 7- 28.
- مصيلحي، فتحي محمد، (2003)، التخطيط الإقليمي: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مطابع جامعة المنوفية، مصر.
- محمد مصطفي يوسف، أيمن، (بدون تاريخ)، « قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة» بدون تاريخ، en ligne
http://www.urbanharmony.org/download/research/files/dr-ayman%20mostafa.pdf.
- CERTU,(2006), De la qualité de vie au diagnostic urbain: vers une nouvelle méthode d'évaluation, le cas de la ville de Lyon, Lyon.
- Hancock T., (2000), Quality of life indicators and the DHC. Ontario: Health Promotion Consultant.
- Jones A., (2002), A Guide to Doing Quality of Life Studies. Birmingham: University of Birmingham.
- Lelievre É., Findlay A., (1991), La mesure de la qualité de la vie dans les zones urbaines britannique, Population, (46), (02).
- Riseborough M., (1991), Quality of Life- Devising Holistic Indicators. Birmingham: Literature Review- University of Birmingham.